بيان اختلاف قراء

و ال يكتفي المرتضى بالاحتجاج بالقراءات بل إنّه- و في أغلب الأحيان- يتوسّع في القراءة و بيان (السبع) و يذكر اختلاف القراء و حجّة كلّ قراءة، و عين خاصّة بتوجيه القراءات المشهورة بِعِزْ َالْمَ ْشَرِ ِقَ ِالَ ْلَمْ ُكَهَ ُوجُ ِو اوَّلَوُ ْتُ ْنَأَّ ربْ َالْ ْسَيْ لَ: في قوله تعالى: ذكر طرفاه، ففي حججه و علله و يشير السيّد المرتضى إلى اختلاف القرّاء السبعة في رفع الراء و نصبها في قوله تعالى: لَيْسَ الْبِرَّ بنصب الراء، و روى هبيرة عن حفص: لَيْسَ الْبِرُّ بالرفع، و أرق حمزة و عاصم في رواية حفص: لَيْسَ الْبِرُّ، قال: قرأ عن عاصم أنه كان يقرأ بالنصب و الرفع، و أرق البا وقون بالرفع، و الوجهان جميعا حسنان؛ لأن كل واحد من الاسمين: اسم ليس و خبرها معرفة، فإذا اجتمع في التعريف تكافئا في جواز كون أحدهما اسما و الآخر خبرا. ثمّ ذكر المرتضى حجّة كلّ فريق قال: «و حجّة من رفع «البرّ» أنه: لأن يكون «البرّ» الفاعل أولى، لأنه «ليس» يشبه الفعل، و كون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده ... و حجّة من نصب «البرّ» أن يقول: كون الاسم أن وصلتها أولى لشبهها بالمضمر ... فكأنّه اجتمع مضمر و مظهر، و الأولى إذا اجتمعا أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر»

و لم يرجح المرتضى- هنا- احدى القراءتين، و هذا هو شأنه حين يجد لكلّ قراءة ما يقويها من الناحية اللغوية و الدلالية. و كان مكّي القيسي (ت ٤٣٧ ه) يرجح قراءة الرفع و يحتجّ لها بقوله تعالى: وَ َلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِها في هذا يقول: «و يقوى رفع، رفع «البرّ» الثاني، الذّي مع الباء إجماعا في قوله: وَ َلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا ال و ال يجوز فيه إلّا رفع «البرّ» فحمل الأوّل على الثاني أولى من مخالفته»

و وقف المرتضى عند قوله تعالى: إِنَّهُمْ الَ يُكَذِّبُونَكَ وَ َلكِنَّ الظّالِمِينَ يَجْحَدُونَ ِآيات ِاللَّهِ بِ َالَّذِينَ ظُلَمُوا[الانعام/٣٣] و في بيانه دلالة الآية ذكر المرتضى أن اللّه سبحانه و تعالى أمّا أراد نفي تكذيبهم بقلوبهم دينا و اعتقادا، و إن كانوا يظهرون بأفواههم التكذيب، لأنه قد كان في المخالفين له عليه السّلام من يعلم صدقه، و هو مع ذلك معاند، فيظهر خلاف ما يبطن. ثمّ يشير إلى قراءة الكسائي بقوله: و كان الكسائي يقرأ: فَإِنَّهُمْ الَ يُكَذِّبُونَكَ بالتخفيف و أن عن بين سائر السبعة، و البا وقون على التشديد؛ و يزعم أن بين أكذب و كذب فرقا، و أن معنى أكذب الرجل، أنه جاء بكذب، و معنى كذبته أنه كذّاب في كلّ حديثه، و هذا غلط، و ليس بين «فعلت» و «أفعلت» في هذه الكلمة فرق من طريق المعنى أكثر مما ذكرناه من أن التشديد يقتضي التكرار و التأكيد ...»

فالمرتضى- هنا- ال يرد قراءة فَإِنَّهُمْ الَ يُكَذِّبُونَكَ بالتخفيف، أي سكون الكاف و تخفيف الذال، و لكنّه يرفض توجيه الكسائي لها، و ال يرى فرقا بين القراءتين أكثر من كون قراءة التشديد فَإِنَّهُمْ الَ يُكَذِّبُونَكَ بفتح الكاف و تشديد الذال، تقتضي التكرار و التأكيد. و لعلّ الكسائي أن بين أكذب و كذب فرقا هو الأقرب إلى الواقع اللغوي، لأنّه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة، إذ كلّ عدول عن صيغة إلى أخرى ال بدّ أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر إلّا إذا كان ذلك لغة». و قد قرن الراغب بين الصيغتين، فوجه التّي بالتخفيف للدلالة على وجود الشيء، و بين أن معناه: «ال يجودنك كاذبا»، و وجه التّي بالتشديد للدلالة على النسبة إلى الشيء، أي ال يستطيعون أن ينسبوك إلى الكذب، و عبّر عن هذا المعنى بقوله: «ال يستطيعون أن يثبتوا كذبك»

بازبینی #1
ایجاد شده در 19 مارس 2025 13:55:28 توسط ... .
به روزرسانی شده در 19 مارس 2025 14:09:33 توسط ... .